

محددات طلب الشغل في الجزائر - دراسة قياسية في الفترة (1973-2008)-

أ. رايح بلعباس¹

ملخص:

نظرا للدور الفعال الذي تلعبه السياسات الاقتصادية(المالية والنقدية) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي و معالجة ظاهرة البطالة بخلق مناصب شغل جديدة, سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة الأسباب والعوامل الأساسية التي تحدد عرض الشغل في الجزائر وكذا تقييم السياسات الاقتصادية المالية والنقدية من وجهة نظر تأثيرها على عرض الشغل حيث سنختبر العلاقة بين عرض الشغل وكل من الإنفاق العام حجم الكتلة النقدية, وذلك بتطبيق نماذج أشعة تصحيح الخطأ VECM على سلسلة من البيانات السنوية لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية.

الكلمات المفتاحية: عرض الشغل, السياسة المالية, السياسة النقدية, النمو الاقتصادي, الإنفاق العام, التضخم, البطالة, نماذج أشعة تصحيح الخطأ.

¹ أستاذ مساعد- أ- , كلية العلوم الاقتصادية, جامعة المسيلة.

1. مقدمة.

تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق أكبر زيادة ممكنة في حجم الإنتاج من سنة لأخرى قصد تحقيق معدلات نمو معتبرة في الناتج الداخلي الخام ودفع وتيرة التنمية الاقتصادية، ويستلزم تحقيق النمو الاقتصادي الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج مادية كانت أو بشرية، كما يلعب عنصر العمل دورا بالغ الأهمية في التأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي من زيادة في حجم الإنتاج إلى تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي، كما ترمي السياسات الاقتصادية لأي بلد إلى إدماج أكبر قدر ممكن من الأفراد المتعطلين عن العمل عن طريق توليد مناصب شغل جديدة من شأنها امتصاص جزء البطالة والتخفيف من حدتها، وتعرف البطالة اقتصاديا بأنها قصور في الطلب الكلي على العمل مقارنة بعرضه أي نقص في مناصب الشغل الشاغرة و المعروضة من قبل المنشآت الاقتصادية مقارنة بطلب الشغل المتمثل في حجم العاطلين عن العمل،

وتعتبر السياسة المالية التوسعية الأداة المثلى التي من خلالها تستطيع الحكومة أن تواجه حالة الاستخدام الناقص وتشجع بذلك الزيادة في الإنتاج والتشغيل لقدرتها على تحفيز الطلب الكلي للاقتصاد، وتتميز السياسات الاقتصادية المالية والنقدية في البلدان النامية بعدم فعاليتها من حيث تحقيقها لأهدافها السامية والمتمثلة أساسا في تحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام ومجابهة ظاهرة البطالة و تحقيق استقرار في سوق الشغل عن طريق خلق مناصب شغل جديدة.

الإشكالية:

سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:
ما هي محددات الطلب على العمل في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: يتأثر عرض الشغل في الجزائر بصفة مباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية المفسرة كالنمو الاقتصادي والإنفاق العام والاستثمار.
- الفرضية الثانية: للسياسة المالية التوسعية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام والسياسة النقدية المتمثلة في زيادة حجم المعروض النقدي تأثير مباشر على زيادة عروض الشغل الشاغرة.
- الفرضية الثالثة: وجود علاقات سببية متبادلة في الاتجاهين بين عرض الشغل وباقي المتغيرات التفسيرية محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية بالغة يستمدّها من أهمية الموضوع المدروس ذاته، حيث يحضى توازن سوق الشغل بأهمية كبيرة ويحتل مكانة عالية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي و حتى السياسي، فسياسات التشغيل تحتل الصدارة ضمن أولويات الحكومات سواء في البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، كما أن البطالة والتعطل عن الشغل أثر بالغ على مستوى معيشة الأسر وعلى نفسية البطال، لذا بات من الضروري الاهتمام أكثر بتوازن سوق الشغل والسعي وراء خلق مناصب شغل من شأنها التخفيف من حدة البطالة، وذلك من خلال تقييم

السياسات الاقتصادية المسطرة من سياسات مالية ونقدية وسياسات التشغيل ودراسة العوامل التي لها تأثير مباشر في خلق مناصب شغل جديدة.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الأساسية التي تؤثر في عرض الشغل في الجزائر أي تحديد الأسباب المباشرة التي تؤثر في زيادة وانخفاض عرض الشغل, كما تهدف إلى تقييم السياسات الإقتصادية المالية والنقدية من حيث معالجتها لظاهرة البطالة والتخفيف من حدتها, حيث ستحاول هذه الدراسة اختبار حقيقة العلاقة بين عرض الشغل وكل من الإنفاق العام والمعرض النقدي.

2. المتغيرات والبيانات:

أ. المتغيرات:

سوف نبني هذه الدراسة القياسية على مجموعة من المتغيرات أو المؤشرات الإقتصادية الكلية التي استطعنا تجميعها والحصول عليها والتي نفترض أن لها تأثير على عرض الشغل وهي:

1. عرض الشغل: يمثل المتغير التابع وسنرمز له بالرمز

OEFM ويمثل عروض الشغل الشاغرة التي تعرضها

المؤسسات والمسجلة على مستوى مكاتب التشغيل المحلية.

2. الناتج الداخلي الخام: سنرمز له بالرمز PIB.

3. الإنفاق العام: يتمثل في حجم الإنفاق الحكومي ونرمز له

بالرمز DP.

4. المعروض النقدي نرّمز له بالرمز M ويساوي $M2$ المتمثلة في جمع $M1$ إضافة إلى الودائع الزمنية والادخارية حيث تمثل $M1$ حاصل جمع الكتلة النقدية في التداول (النقد الورقي والمعدني) والودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية).
 5. الاستثمار: وسوف نرّمز له بالرمز I .
 6. مستوى الأسعار: نرّمز له بالرمز P .
 7. طلب الشغل: ويمثل سلسلة البطالين المسجلين في وكالات التشغيل المحلية كباحثين وطالبي شغل ونرّمز لهذه المتغير باسم $DEFM$.
 8. معدل البطالة: ونرّمز له بالرمز TCH .
- ملاحظة: نتيجة لعدم تجانس السلاسل الزمنية سوف نتعامل مباشرة مع لوغاريتم هذه السلاسل وذلك بإدخال اللوغاريتم العشري على هذه السلاسل وسنرّمز لها بالرمز
- ($LOEFM ; LPIB ; LDP ; LM ; LI ; LP ; LDEFM ; LTCH$)
- ب. البيانات:

إن العائق الأساسي الذي يعترض طريق الباحث أثناء تطبيقه لدراسات قياسية على مستوى الاقتصاد الكلي هو إمكانية توفر الحد الأدنى من البيانات التي تسمح له بانجاز هذا النوع من الدراسات، ويرجع ذلك إلى الفقر الهائل الذي تعاني منه نظم المعلومات من حيث الكم والكيف في البلدان النامية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص.

لقد بنينا هذه الدراسة على بيانات سنوية حصلنا عليها من خلال تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة من عدة مصادر مختلفة، حيث استعنا بقاعدة البيانات للبنك الدولي، و

إحصائيات التي ينشرها الديوان الوطني للإحصاء والمعلومات التي تنتجها الوكالة الوطنية للتشغيل بخصوص عرض وطلب الشغل و تحصلنا على بيانات الإنفاق العام من وزارة المالية والكتلة النقدية من الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر.

3. دراسة استقرارية السلاسل:

إن دراسة ومعالجة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة محطة ضرورية في تطبيق نماذج أشعة تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، إذ أن أغلب السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة، حيث يؤدي تواجد الجذور الوحيدة في أي سلسلة زمنية إلى عدم ثبات متوسط وتباين المتغير أي أنه مرتبط بالزمن t ، وتؤدي نمذجة هذا النوع من المتغيرات إلى وجود ارتباط زائف بينها ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي، وسنعمد في تحليل استقرارية السلاسل الزمنية عبر الزمن وتحديد درجة تكاملها على اختبارات ديكي فولو الموسعة ADF^2 واختبار فيليبس و بيرون (philips and perron).

3. 1. اختبارات ديكي فولور الموسعة ADF :

قبل تطبيق اختبارات ديكي فولور الموسعة يجب تحديد عدد درجات التأخر لكل سلسلة والتي تصاحب أقل قيمة لمعياري Akaike و Schwarz.

² Augmented Dickey-Fuller

3. 2. تحديد درجات التأخر لاختبارات ديكي فولور الموسعة:

بالاستعانة ببرنامج Eviews قمنا بتقدير نماذج اختبارات ديكي فولور الموسع حسب التأخرات المقترحة من 0 إلى 3 وسجلنا قيم معايير Akaike و Schwarz لكل نموذج والنتائج المتحصل عليها معروضة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تحديد درجات التأخر لإختبارات ديكي فولور الموسعة

3	2	1	0	المتغيرات التأخر	
				درجة	
0.15	0.054	0.011	0.094	Akaike	Loefm
0.42	0.28	0.19	0.228	Schwarz	
-5.42	-5.40	-4.59	-4.29	Akaike	Lpib
-5.14	-5.18	-4.41	-4.16	Schwarz	
-3.41	-3.32	-3.37	-3.21	Akaike	Ldp
-3.14	-3.09	-3.19	-3.07	Schwarz	
-1.88	-1.95	-1.99	-1.66	Akaike	Lm
-1.60	-1.72	-1.81	-1.53	Schwarz	
-1.47	-1.48	-1.56	-1.22	Akaike	Li
-1.19	-1.25	-1.38	-1.09	Schwarz	
2.27	2.31	2.23	2.28	Akaike	Lp
2.55	2.54	2.40	2.41	Schwarz	
0.21	0.11	0.03	-0.008	Akaike	Ldefm

0.48	0.34	0.21	0.12	Schwarz	Ltch
-0.56	-0.62	-0.70	-0.65	Akaike	
-0.28	-0.40	-0.52	-0.52	Schwarz	

المصدر: من إعداد الباحث

باستخدام Eviews 7.0

من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه نستنتج أن درجات التأخر تساوي القيمة 1 في كل المتغيرات ما عدا سلسلة الإنفاق العام أين تساوي درجة التأخر 3 وسلسلة طلب الشغل من دون تأخر، سنقوم بإجراء اختبارات ديكي فولور الموسع لكل سلسلة وفق درجات التأخر الموافقة لها والنتائج موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2): نتائج اختبارات ديكي فولور الموسعة ADF

ltch	ldefm	lp	li	lm	ldp	lpib	loefm		
-0.83	1.06	-0.72	1.80	1.68	1.33	3.97	0.66	النموذج III	السلسلة الأصلية
-1.95	-0.73	-1.76	-0.98	-1.83	-3.13	-2.53	-0.74	النموذج II	
-2.00	0.83	-1.50	0.52	-0.68	-3.37	-1.32	-1.11	النموذج I	
-4.27	-5.10	-5.01	-4.70	-2.47	-3.51	-3.41	-4.01	النموذج III	الفروق الأولى
-4.23	-5.98	-5.14	-5.22	-3.07	-3.82	-5.62	-4.10	النموذج II	
-4.27	-5.29	-4.93	-5.13	-2.98	-3.78	-5.66	-4.01	النموذج I	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام Eviews

7.0

القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5% للنموذج الثالث هي -1.95 ولنموذج الثاني والأول هي على التوالي -3.54 و -2.94.

تبين نتائج تحليل استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة أن القيم الحرجة للنموذج الثالث لكل السلاسل الأصلية أقل بالقيمة المطلقة من القيمة الجدولية لاختبار ديكي فولور عند مستوى دلالة 5% و التي تساوي -1.95، كما أن نتائج إحصائيات ديكي فولور للنموذج الثاني في كل السلاسل الأصلية أقل بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة (-3.54) عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي فالسلاسل الأصلية لكل المتغيرات المدروسة غير مستقرة من النوع DS^3 (differency stationary)، ولمعالجة هذا النوع من السلاسل يجب تعديلها بإدخال الفروقات من الدرجة الأولى⁴.

$$Dloefm_t = Loefm_t - Loefm_{t-1}$$

نلاحظ أن كل النماذج مستقرة في الفروقات الأولى حيث القيم المطلقة لإحصائية ADF أكبر من القيم الحرجة في النماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولور ماعدا السلسلة DLM فقيمة ADF المحسوبة أقل من الجدولة في النموذج الثاني عند مستوى دلالة 5%، فهي غير مستقرة في الفروقات الأولى ومستقرة في الفروقات الثانية لأن تحقق شرط الإستقرارية بعد إدخال الفروقات من الدرجة الثانية، وبالتالي فالسلسلة الزمنية Im (لوغاريتم المعروض النقدي) متكاملة من الدرجة الثانية أي $Lm(2)$ ، أما باقي السلاسل (لوغاريتم عرض الشغل $LOEFM$ ، لوغاريتم الناتج الداخلي الخام $Lpib$ ، لوغاريتم الانفاق العام Ldp ، لوغاريتم الاستثمار Li ، لوغاريتم التضخم Lp ، لوغاريتم طلب

³ Régis bourbonnais, économétrie, 6^e édition, p 229.

⁴ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ص 688.

الشغل Ldefm, لوغاريتم معدل البطالة Ltch) فهي متكاملة من الدرجة الأولى, وبالتالي سنحتفظ بها فقط فيما تبقى من مراحل تطبيق متجهات تصحيح الخطأ والتكامل المشترك ونحذف سلسلة المعروض النقدي LM لأنها لم تستوفي شرط التكامل المشترك وهو أن تكون السلاسل متكاملة بنفس الدرجة.

3.3. تحديد درجات التأخر في النموذج VAR:

يمثل عدد درجات التأخر في نموذج أشعة الارتباط الذاتي var عدد علاقات التكامل المتواجدة بين المتغيرات المدروسة, ويتم تحديد عدد درجات التأخر بالاعتماد على معياري Akaike و Schwarz حيث تحدد درجة التأخر p التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين⁵, وبعد تقدير النماذج الموافقة لدرجات التأخر المختلفة حصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (3): تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR

درجات التأخر	0	1	2	3	4	5	6
Akaike	-506.3	-499.4	-497.6	-498.8	-511.3	-498.4	-497.9
Schwarz	-503.8	-494.7	-492.8	-504.9	-489.9	-493.5	-493.0

المصدر: من إعداد

الباحث باستخدام Eviews 7.0

⁵ Régis bourbonnais, économétrie, 6^e édition, p 291.

يبدو جليا أن أقل قيمة لمعيارى Akaike و Schwarz
تصاحب التأخر رقم 4 مما يعني أن عدد التأخرات في النموذج VAR
يساوي 4.

4. اختبار جوهانسون للتكامل المشترك :

بما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة متكاملة بنفس
الدرجة فانه يمكننا تقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ، وقبل ذلك ينبغي
تحديد عدد علاقات التكامل المتواجدة بين مجموعة المتغيرات، وستفيدنا
منهجية جوهانسون في اختبار وجود توازن طويل الأجل في العلاقة بين
عرض الشغل والمتغيرات المفسرة له رغم وجود اختلال في الأجل
القصير، ومن أجل تحديد عدد الأشعة المتكاملة في النموذج يتم
استخدام اختبارين مبنيين على دالة الإمكانية العظمى (likelihood
ratio test LR) وهما اختبار الأثر (trace test) واختبار القيم
المميزة العظمى λ_{MAX} ، ويعرف اختبار الأثر بـ :

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \log(1 - \lambda_i)^6$$

ونختبر الفرضية القائلة أن عدد الأشعة المتكاملة $r \geq$ مقابل الفرضية
البديلة أن عدد الأشعة المتكاملة $r =$ (حيث $r = 0, 1, 2, 3, 4, 5$ ،
6)، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار الأثر :

الجدول رقم (4): نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

⁶ Régis bourbonnais, économétrie, 6^e édition, p 290.

Date: 11/22/04 Time: 14:42
Sample (adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: DLOEFM DLPIB DLDP DLDEFM DLI DLP DLTH
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.959786	292.3420	150.5585	0.0000
At most 1 *	0.835693	186.2950	117.7082	0.0000
At most 2 *	0.781220	126.6964	88.80380	0.0000
At most 3 *	0.637507	76.54671	63.87610	0.0030
At most 4 *	0.435704	43.05999	42.91525	0.0484
At most 5	0.352371	24.17815	25.87211	0.0801
At most 6	0.257872	9.841716	12.51798	0.1345

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث

باستخدام Eviews 7.0

توضح نتائج اختبار جوهانسون أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5% وذلك من أجل القيم $r = 0, 1, 2, 3, 4$ ، وبالتالي فعدد علاقات التكامل هو 5 أشعة وهي الدرجة التي يصبح عندها احصائية λ_{trace} أقل من القيمة المجدولة، وهذا يعني أن هناك 5 علاقات توازنية طويلة الأجل بين عرض الشغل و باقي المتغيرات المدروسة على الرغم من وجود خلل في الأجل القصير.

5. تقدير النماذج:

بعد توفر كافة الشروط اللازمة لتطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ سنقوم بتقدير النماذج الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة في ظل الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى : وجود الثابت وغياب مركبة الاتجاه (وجود الثابت في علاقة التكامل المتزامن وغيابه في var أو في البيانات).

الفرضية الثانية : وجود الثابت مع مركبة الاتجاه في العلاقة الطويلة الأجل والبيانات.

وبعد مقارنة النموذجين تبين أن النموذج الثاني (الفرضية الثانية) أكثر دلالة من النموذج الأول وذلك من خلال اختبار فيشر واختبار معامل التحديد المصحح R^2 , وبالتالي فالنموذج الثاني هو النموذج الأمثل, وسنهتم فقط بالنموذج المقدر لعرض الشغل الممثل في النموذج التالي:

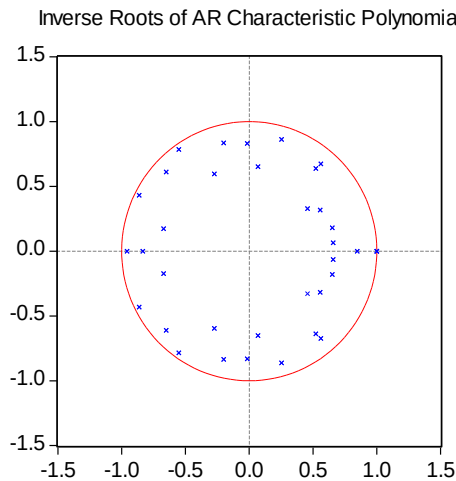
$$\begin{aligned} D(LOEFM) = & 0.5672853754*(LOEFM(-1) - 2.333910202*LDEFM(-1) - 2.254134585*LTCH(-1) + \\ & 0.1094922959*@TREND(73) + 21.75177495) + \\ & 1.53437077*(LPIB(-1) - 0.3602617067*LDEFM(-1) - \\ & 0.5641789607*LTCH(-1) - 0.004197156458*@TREND(73) \\ & - 4.499378222) - 1.077941195*(LDP(-1) - \\ & 0.8365569722*LDEFM(-1) - 1.43826653*LTCH(-1) + \\ & 0.02260391353*@TREND(73) + 3.78436137) - \\ & 0.3373148128*(LI(-1) - 1.205965138*LDEFM(-1) - \\ & 2.161240964*LTCH(-1) - 8.26796459e-005*@TREND(73) \\ & + 13.57977963) - 0.05520882486*(LP(-1) - \\ & 4.088780392*LDEFM(-1) - 8.358372955*LTCH(-1) + \\ & 0.1451483266*@TREND(73) + 69.36924627) - \\ & 0.4084892092*D(LOEFM(-1)) \\ & - 0.3246616417*D(LOEFM(-2)) + 0.6698774111*D(LPIB(-1)) \\ & + 3.754491719*D(LPIB(-2)) - 1.61366589*D(LDP(-1)) \\ & + 2.123468909*D(LDP(-2)) + 1.28551209*D(LI(-1)) + \\ & 0.186716121*D(LI(-2)) + 0.1215133995*D(LP(-1)) + \end{aligned}$$

$$0.006667070642 \cdot D(LP(-2)) - 0.0468471866 \cdot D(LDEFM(-1)) + 0.09562487934 \cdot D(LDEFM(-2)) - 0.8938117941 \cdot D(LTCH(-1)) - 0.9092191217 \cdot D(LTCH(-2)) - 0.1310520827.$$

6. الاختبارات الإحصائية:

من خلال الشكل أدناه يتضح أن النموذج يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في الارتباط الذاتي أو عدم ثبات التباين.

الشكل رقم (1):



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام EvIEWS 7.0

اختبار طبيعية البواقي:

بعد ملاحظة المنحنى الممثل لدالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (correlogram)، تبين أن البواقي عبارة عن شوشرة بيضاء (bruit blanc) كل الأعمدة توجد داخل مجال الثقة، وهذا ما

تثبتته إحصائية *Ljung-Box*: *Q-statistique* حيث أن كل قيم Q المحسوبة أقل من القيم المجدولة لكل التأخرات (من 1 إلى 16) وهذا ما يثبتته مستوى دلالة الاختبار إذ أن مستوى الدلالة الموافق لكل قيم Q أكبر من 0,05.

بعد التأكد من أن البواقي طبيعية (شوشرة بيضاء) أصبح نموذج أشعة تصحيح الخطأ صالح لتفسير دالة عرض الشغل وتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً فيها.

7. التفسير الإحصائي و التحليل الاقتصادي:

بعد تحليل نتائج التقدير استنتجنا ما يلي:

- التغير في عرض الشغل يرتبط ارتباط موجب مع عرض الشغل للسنة الماضية ($b=0.56$) ويفسر
- تأثير طلب الشغل ومعدل البطالة تأثير سلبي في عرض الشغل, لأن زياد حجم البطالين وطالبي الشغل يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي فينكمش بذلك الطلب الكلي على السلع والخدمات وهذا ما يؤثر على تقهقر حجم الإنتاج والتوظيف.
- رغم أن تأثير النمو الاقتصادي للسنة الماضية في عرض الشغل موجب, إلا أن عرض الشغل يتأثر بالنمو للسنة التي تسبق السنة الماضية أكثر منه في السنة الفارطة.
- العلاقة طردية موجبة بين الإنفاق العام وعرض الشغل, أي أن السياسة المالية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة عرض الشغل, إلا أن زيادة الإنفاق العام تؤثر في زيادة عروض العمل بعد سنتين أكثر من تأثيرها بعد سنة. ويفسر هذا بالخاصية التي تتميز بها السياسة المالية فهي سياسة هيكلية غير مرنة وطويلة الأجل حيث

أن صياغة التشريعات الحكومية الخاصة بنفقات الدولة غالبا ما تأخذ وقت بين التشريع والتطبيق، كما أن تطبيق المشاريع الحكومية غالبا ما يكون جزئي في شكل دفعات ولا يكون جملة واحدة.

- تأثير الاستثمار تأثير موجب وقوي في عرض الشغل، وهذا يتماشى وما تفترضه النظرية الاقتصادية في طبيعة العلاقة المتواجدة بين الاستثمار وعرض الشغل أين يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي للاقتصاد والحل الجوهري لمشكلة البطالة.

- وجود علاقة طردية بين عرض الشغل ومستوى الأسعار (التضخم)، ويفسر هذا بالتأثير الايجابي لارتفاع الأسعار على أرباح المؤسسات في المدى القصير مما يشجعها على التوسع أكثر وخلق مناصب شغل جديدة، ولكن غالبا ما تضعف هذه العلاقة وينعكس تأثيرها على المدى البعيد.

- على المدى القصير مرونة الاستثمار هي الأعلى ثم تبدأ في التناقص عكس الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وبالتالي يعتبر الاستثمار الأكثر تأثيرا في عرض الشغل كما أن تأثير الإنفاق العام والنمو الاقتصادي طويل الأجل في خلق مناصب شغل جديدة.

- لم نتمكن من دراسة أثر السياسة النقدية على عرض الشغل نتيجة لعدم تكامل السلسلتين بنفس الدرجة.

- قد يفسر عدم تحقق بعض العلاقات التي تفترضها النظرية الاقتصادية لنقص وعدم دقة البيانات التي بنينا عليها الدراسة.

8. خاتمة:

وفي الأخير توصلنا من خلال هذه الدراسة التي سعيينا من خلالها لمعرفة العوامل الأساسية الأكثر تأثير في عرض الشغل وكذا تقييم السياسات الاقتصادية الحكومية المتمثلة في سياسة الإنفاق العام والسياسة النقدية وذلك من خلال تطبيق نماذج أشعة تصحيح الخطأ VECM إلى أن عرض الشغل في الجزائر يتأثر بصفة مباشرة بحجم الاستثمار ويعتبر بذلك الاستثمار الحل الأمثل والفعال في مواجهة ظاهرة البطالة والتخفيف من آثارها عن طريق توليد مناصب شغل جديدة, كما أن للسياسة المالية المتمثلة في زيادة حجم الإنفاق العام تأثير إيجابي في عرض الشغل وهو الهدف الذي تسعى إليه السياسة الاقتصادية في كل بلد, إلا أن تأثير سياسة الإنفاق العام بطيء من حيث خلقه لمناصب شغل لكنه هيكلي حيث يعالج مشكلة البطالة على مدى طويل, ويتأثر كذلك عرض الشغل في الجزائر بالصدمات التي تزامن الدورة الاقتصادية إذ أنه في فترات الرخاء والازدهار حين ترتفع معدلات النمو و وتنخفض معدلات البطالة ينمو عرض الشغل, ويتراجع في فترات الانكماش والركود, كما يتأثر عرض الشغل ايجابيا بارتفاع الأسعار إلا أنه مع مرور الوقت يتناقص هذا التأثير حيث تولد موجة تضخمية تتمثل في ارتفاع الأسعار على المدى القصير زيادة أرباح المنشآت مما يشجعها على الاستثمار أكثر وخلق مناصب شغل إضافية, إلا أن تأثيرها في المدى الطويل سلبي حيث يؤدي إلى تراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الغلاء ويتراجع بذلك حجم الإنتاج والتشغيل, هذا وتبقى النتائج التي توصلنا إليها مرهونة بمدى توفر و صحة البيانات التي بنينا عليها هذه الدراسة.

المراجع:

1. ATSUSHI INOUE, " Tests of cointegrating rank with a trend break", Journal of Econometrics, 90-1999, pp. 215-237.
2. BERNARD BERNIER. YVES SIMON : " Initiation à la macro économie ", 8^{ème} édition, DUNOD, 2001.
3. BOURBONNAIS REGIS, " économétrie", 6^e édition, dunod, paris 2005.
4. BOURBONNAIS REGIS , MICHEL TERRAZA : " Analyse des séries temporelles en économie ", 1^{ère} édition, Presses universitaires de France, 1998.
5. CATHRINE BRUNEAU, "Analyse économétrique de la causalité", Revue d'économie politique n° 106, Mai-Juin 1996, pp. 324-353.
6. DOMINIQUE REDOR : " Economie de travail et de l'emploi ", Montchrestien, 1999.
7. GEORGE BRESSON - ALAIN PIROTTE : "Econométrie des séries temporelles ", 1^{ère} édition, Presses universitaires de France, 1995.
8. GREGORY N. MANKIW : « Macro économie », traduction de la 4^{ème} édition américaine par Jean – Houard : 2^{ème} édition, De Boeck Université. 2001.

9. JEAN-LOINS BRILLET : " Modélisation économétrique ", édition ECONOMICA, 1994.
10. WILLIAM GREENE, "économétrie", 5^e édition, pearson, paris 2005.
11. بول سامويلسون وويليام نوردهاوس, " الاقتصاد ", ترجمة الطبعة الخامسة عشر هشام عبد الله, مراجعة أسامة الدباغ, دار الأهلية, عمان 2006.
12. جمال فروخي: "نظرية الاقتصاد القياسي", OPU, الجزائر, 1992.
13. خالد بن حمد بن عبد الله القدير, "اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية", مجلة جامعة الملك سعود, م 17 العلوم الإدارية(2) ص-ص 189-208, الرياض 2005.
14. رمزي زكي, " الاقتصاد السياسي للبطالة, عالم المعرفة " 1997.
15. رشيد زرواتي, " تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية", الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية 2008.
16. محمد طاقة, وحسين عجلان حسين, " اقتصاديات العمل", دار إثراء, عمان 2007.
17. مدحت القريشي, " اقتصاديات العمل", دار وائل, الأردن 2007.
18. مولود حشمان: "نماذج و تقنيات التنبؤ القصير المدى", OPU, الجزائر, 1998.
19. صالح تومي: "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي", الجزء الثاني, OPU, الجزائر, 1999.

20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية, " الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق", الدار الجامعية, مصر, 2005.
21. والترفاندال, " السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس جينكينز", تعريب ومراجعة عبد المرضي حامد عزام وأحمد حسين هارون, دار المريخ, الرياض 1992.